جبهة النصرة تقتحم مجلس القضاء الموحد بحلب

orient-news.net/ar/news_show/2094

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان مشترك صادر عن مجلس القضاء الموحد بحلب ومحامو حلب الأحرار

إن الثورة التي انطلق بها شعبنا العظيم بكافة شرائحه ضد الطغيان والفساد والظلم وقدم خلالها عشرات الآلاف من الشهداء ومئات الآلاف من الجرحى والمعتقلين والملايين من المهجرين والنازحين، إنما تمر اليوم بمرحلة خطيرة جداً من خلال بعض الأطراف الذين يريدون سرقة الثورة والاستحواذ على مقدرات البلاد والاستئثار بالقرار الوطني والاستفراد بحكم البلاد.

وفي اللحظة التي يسجل بها المجاهدون الأبطال بدمائهم الطاهرة ملاحم البطولة والفداء لله والوطن والعرض والشرف على ساحات القتال مع النظام الفاشستي الذي لا تزال المعارك مستمرة معه، تقوم جبهة النصرة باقتحام مقر الدائرة الثانية لمجلس القضاء الموحد والاستيلاء على المبنى التابع للمجلس والاعتداء على العلماء والقضاة الموجودين فيه بالضرب والشتم ثم قيامهم بخطفهم إلى مقر الجبهة، الأمر الذي يدعو إلى الصدمة ويعيد إلى الأذهان صور الاعتقال والخطف والأعمال الإجرامية التي كانت ترتكبها أجهزة الأمن العائدة للنظام الأسدي ، وإننا في مجلس القضاء الموحد ومحامي حلب الأحرار ندين بأشد العبارات هذه السابقة الخطيرة التي تنذر بعواقب وخيمة، وتدل بوضوح على نمط تحولي في السلوك والتفكير، بالإضافة إلى آليات غير سليمة لمعالجة الأوضاع الداخلية للمجاهدين ، ونعلن عن وقف جميع المفاوضات التي كانت تجري بين الطرفين لتوحيد المرجعية القضائية في البلاد احتجاجاً واستنكاراً إلى حين تقديم الجناة إلى العدالة والقصاص، وتقديم اعتذار رسمي عما حدث.

حلب : ٩/ربيع الثاني/١٤٣٤هـ

والله ولي التوفيق

الموافق :١٩/ شباط / ٢٠١٣م

مجلس القضاء الموحد – محامو حلب الأحرار

بيان محامو حلب الأحرار

يكاد لا يختلف اثنان على أن استقلال القضاء وسيادته هو أحد أهم مطالب الثورة السورية التي دفع أبناؤها أكثر من سبعين ألف شهيد ومئات الآلاف من الجرحى والمعتقلين وملايين النازحين داخل وخارج حدود الوطن .
القضاء هذه الوسيلة الأخطر التي جيرها نظام الأسد الأب لصالح حكمه العائلي الطائفي ، فصار يصدر الأحكام التي لم يعرف التاريخ معادلاً لها في جورها وغرابتها ، فمارس الأب ومن بعده الابن تكميم الأفواه وقتل وتغييب الأصوات الحرة ، وصار القضاء وسيلة للاسترزاق فكان من أكثر القطاعات فساداً في سوريا (الأسد). وبعد تحرير كثير من المناطق الشمالية في البلاد ، ولضرورة تسيير شؤونها ، توافق الثوار من عسكريين ومجالس محلية وناشطين مدنيين على إنشاء محاكم ومجالس قضائية محلية مؤقتة لتفصل بين الناس وتحمي مكتسبات الثورة ، على أن تكون سلطة مستقلة عليا لا يد فوقها ولا توجيه لمسارها من قبل أحد . وبالفعل فقد نجحت التجربة في كثير من المناطق وظهر جليا احترام الناس لسلطة القانون واحتكامهم إليه في فض نزاعاتهم بمن في ذلك العسكريون والكتائب الثورية المسلحة .

وجاءت حادثة الأمس في حلب لتعكر صفو المشهد وتثير أسئلة جديدة تتعلق هذه المرة باستقلالية مؤسسة القضاء وحقيقة انضواء الجميع تحت سلطتها القانونية. فقد أثار هجوم جماعة مسلحة على مقر مجلس القضاء الموحد في حلب واعتقال قضاة ومحامين منها، أثار لغطاً لم تتكشف أسبابه بعد، إلا أن التفاصيل كما جاءت على لسان المحامي مثنى ناصر على صفحة " محامو حلب الأحرار" تقول: "جاء المدعو أبو حفص صباح اليوم الثلاثاء، إلى مقر للمحكمة المدنية التابعة لمجلس القضاء الموحد في منطقة المواصلات بحلب وطلب من قاض في المحكمة المذكورة وهو الشيخ "عبد الحميد مزراب" أن يخلي المبنى فرفض الشيخ وقال للمدعو أبو حفص: أمهلنا حتى الواحدة ظهراً ريثما تجتمع اللجنة ويأخذوا قرار الإخلاء أو البقاء.

وقد كانت كل من الجهتين "الهيئة بقيادة جبهة النصرة" والمحكمة التابعة لمجلس القضاء قد اتفقتا، بعد الاعتداء الأول منذ يومين أن تجتمع لجنة من كل جهة لتحسم أمر المبنى هل هو للقضاء الموحد أو لجبهة النصرة؟ وتعهد يومها عضو الهيئة الرئاسية في الهيئة الشرعية ألا يتعرض أحد منهم للمبنى.. غادر أبو حفص وبعده بربع ساعة تقريباً جاءت ست سيارات مسلحة ومليئة بالعناصر المدججة بالأسلحة الخفيفة والمتوسطة وطوقت المبنى ووجهت السلاح على الموجودين فيه، دخل العناصر المبنى وتصادموا مع القضاة العزّل، وكان من بين القضاة حسبما وردنا: أحمد أديب خلوف (أبو الفدا)، محمد ناصر الحوت (أبو نبهان)، وشفيق مصطفى، والمحامي أمين عبد اللطيف، ومروان كعيد، وبعض عناصر الحرس التابعين للمحكمة.

هجم عناصر الهيئة على الشيخ عبد الحميد مزراب وضربه أحدهم لكمة على صدره فسقط الشيخ على الأرض، وحملوه بعنف واختطفوه وزجوه في إحدى السيارات. أما أبو الفدا فقد اجتمع عليه حوالي سبعة مسلحين من الهيئة وحاولوا وضع الأغلال في يديه، فقاومهم، فأمسكوه من كتفه وضربوا رأسه بزاوية "البيكآب" مما أدمى جبينه، ثم رفسه أحد عناصر الهيئة بعنف على ظهره لإدخاله في السيارة.

أما القاضي مروان كعيد فقام أحدهم بضربه بأخمص البندقية على رأسه. كما قاموا بضرب ولكم عدد من عناصر الحرس الموجودين واقتادوهم مع القضاة وأهل العلم، بدون مذكرة اعتقال إلى مقر الهيئة الشرعية بمشفى طب العيون، ثم بعد حوالي ثلث ساعة، اقتادوهم إلى مكان آخر، حاول الناس معرفة المكان فلم يرد عناصر الهيئة بأي جواب، ثم تبين أن الوجهة كانت "مقر جبهة النصرة".. بعد حوالي ساعة، جاء أمير الجبهة مع المدعو أبو حفص، واتفقوا على تعيين قاض محايد ليحكم في الاعتداء الذي حصل وفي قضية ملكية المبنى". ومن التفاصيل كما أورها المحامي ومحامو حلب الأحرار نجد أن القضية تتعلق بخلاف على ملكية المبنى وليس كما تداول ناشطون أن الخلاف هو عقائدي بين من يريد تطبيق القانون واتخاذ قوانين الخمسينيات مرجعاً مؤقتاً وبين من يريدون الحكم وفق أحكام الشريعة وحسب.

وقد تداعى ناشطون للتنديد بالحادثة والتأكيد على ضرورة محاسبة المعتدين ، فكتب الناشط والإعلامي غسان ياسين أن " ماحدث اليوم كارثة بكل معنى الكلمة ..يجب محاسبة من قام بضرب القضاة والمحامين .. أدعو الجميع للتضامن مع مجلس القضاء ويجب وقف كل أنواع التفاوض مع جبهة النصرة بكافة المجالات العسكرية او فيما يتعلق بإدارة المناطق المحررة حتى تتم محاسبة المعتدين".
فيما رأي الكاتب الصحفي والناشط إياد شربجي أن "التهاون مع ما حدث بحق مجلس القضاء بحلب يعني أننا نختار سلطة السلاح على سلطة العدل." .
وقد كان تجمع " محامو أحرار حلب" قد أصدر أمس بياناً رسمياً لتوضيح الحالة والاحتجاج عليها موجهاً الاتهام لجبهة النصرة ومعتبراً الحادثة سابقة خطيرة لتغليب سلطة السلاح على سلطة القانون .